بلاغ صحفي

عقدت يومه الثلاثاء، 30 دجنبر 2025، لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة بمجلس النواب جلسة خصصت لعرض ومناقشة التقرير السنوي للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء برسم سنة 2024. وفي هذه المناسبة، قدم رئيس الهيئة، السيد زهير شرفي، عرضاً مفصلاً حول تطور القطاع الكهربائي الوطني والتحديات الرئيسية التي يواجهها، بالإضافة إلى الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال هذه السنة

وخلال كلمته، أكد السيد رئيس الهيئة أن القطاع الكهربائي الوطني شهد دينامية متواصلة بفضل **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده،** والتي تهدف إلى تعزيز الانتقال الطاقي وزيادة نسبة الطاقات المتجددة لتتجاوز 52% من مزيج الكهرباء الوطني في أفق 2030. وتتجلى هذه الدينامية في إنجاز مشاريع هيكلية لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، وتطوير محطات تحلية مياه البحر باستخدام هذه الطاقات، ودعم المشاريع الصناعية الكبرى مثل المصانع الضخمة (Gigafactories)، إضافة إلى المراحل الأولى من إطلاق سلاسل الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وأشار السيد زهير الشرفي إلى أن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية يقوم على وضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل، يضمن الأمن القانوني للاستثمارات وتوازن حقوق وواجبات مختلف المتدخلين على كل اصعدة سلسلة القيمة الكهربائية. وفي هذا الصدد، أبرز اعتماد العديد من النصوص التنظيمية الهامة خلال سنة 2024، خصوصا تلك المتعلقة بشهادة الأصل والعدادات الذكية، والتي تساهم في تعزيز شفافية المنظومة الكهربائية ودمج الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة في الشبكة الوطنية.

كما شدد السيد رئيس الهيئة على التحديات الهيكلية التي يظل القطاع الكهربائي يواجهها لا سيما ضمان أمن واستمرارية التزويد بالكهرباء وتحديث البنيات التحتية للشبكة الكهربائية الوطنية لتتمكن من استيعاب الحجم المتزايد من الإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، بما في ذلك الإنتاج اللامركزي وفق شروط مثلى للأمن والجودة. وأكد السيد رئيس الهيئة على أهمية تطوير وسائل المرونة وتعزيز الشبكات الكهربائية الوطنية للنقل وللتوزيع وتشجيع الاستثمار الخاص في إطار ضبطي شفاف وواضح.

وفيما يخص إنجازات الهيئة برسم سنة 2024، قدم السيد رئيس الهيئة أبرز المشاريع الهيكلية التي انجزتها الهيئة في إطار مهامها الضبطية والتي تتمحور حول ما يلي:

- المصادقة ونشر القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للفترة 2025-2029، والتي بلغت 9,338 ميغاواط، مما يوفر للمستثمرين وضوحا أكبر حول فرص الربط بكل شفافية.
- تحديد ونشر، لأول مرة، تعريفة استخدام الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل للفترة الضبطية 2024-2027، اعتمادا على منهجية شفافة وموضوعية، وهو ما يمثل خطوة مهمة في ترسيخ إطار ضبطي حديث.
- المصادقة على مؤشرات جودة الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، لضمان سلامة وموثوقية ونجاعة الشبكة، وبالتالي تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستعملين.
- المصادقة على مدونة حسن السلوك المتعلقة بتدبير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل الرامية إلى درء مخاطر الممارسات التمييزية في مجال الولوج إلى الشبكة وضمان الشفافية والمساواة بين المستعملين.

وأشار السيد رئيس الهيئة إلى أنه خلال سنة 2024 واصلت الهيئة تنفيذ عدة مشاريع هيكلية، بما في ذلك إعداد الفصل المحاسباتي لأنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وتحديد تعريفة استعمال الشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط وكذلك تعريفة فائض الطاقة الكهربائية.

وقد تلا عرض السيد رئيس الهيئة نقاش معمق قدم من خلاله نواب الأمة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم بخصوص أنشطة الهيئة وتطور القطاع الكهربائي الوطني والتحديات الرئيسية التي يواجهها.

وقد تفاعل السيد رئيس الهيئة مع هذه الملاحظات مؤكدا التزام الهيئة بتعبئة جهودها لدعم تحديث القطاع الكهربائي الوطني والمساهمة بفعالية في نجاح الانتقال الطاقي للمملكة، وفق **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده،** التي رسمت معالم مستقبل طاقي يتناسب مع الإمكانات الطبيعية للمغرب ومكانته ودوره الريادي.

www.anre.ma
فضاء الباسيوس، عمارة 2، الطابق 5، شارع النخيل حي الرياض، الرباط
+212 537 56 31 83/84 +212 537 57 00 21